

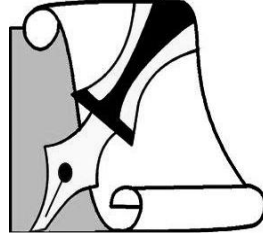


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز للدراسات
الغلسطينية والاسطراتيكية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

كان وباء كورونا هو الحاضر الأكبر في لبنان خلال الفترة الماضية لتشكل الحرب في وجهه الهم الأهم لدى اللبنانيين والسلطة والحكومة التي باتت تتخذ الاجراءات تصاعديا على أمل أن يشهد الأسبوع الأول من الشهر المقبل ضبطا موعودا لانتشار الوباء كما تشير أوساط مقربة من وزير الصحة حمد حسن.

على أن الوباء الخبيث يبدو في مسار تصاعدي خطير على امتداد الكرة الأرضية ومن ضمنها لبنان طبعا، طالما أن المختبرات الطبية العالمية فشلت في إيجاد العلاج كما اللقاح الواقي منه حتى الآن. وسيبقى هماً جاثماً على صدور اللبنانيين لفترة ليست بقصيرة وسيكون وعي اللبنانيين هو السلاح الأهم لمجابهته في الوقت الحالي لكي لا يصبحوا مشاريع ضحايا أمام هذا الاجتياح الوبائي الكوني.

لكن كانت الإجراءات الحكومية جيدة في شكل عام مع إعلان التعبئة العامة ومن بعدها حالة الطوارئ الذاتية للبنانيين والتي يجب أن لا تتأثر بارتفاع نسبة الإصابات كون نتيجة هذا العمل لن تظهر الآن، علما أن هذه الإجراءات ليست محدودة زمنيا . لذا، يجب التسجيل أن عدد المصابين كان ليرتفع أكثر لولا التدابير التي نفذتها وحدات الجيش وسائر القوى الأمنية، وكذلك البلديات والمؤسسات الاجتماعية المدنية، في كل المناطق اللبنانية، لإلزام المواطنين بالتقيد بكل ما يحفظ سلامتهم ويبقيهم بمنأى عن الإصابة بهذا الوباء . ونتيجة هذه التدابير كانت ملموسة عبر الإلتزام شبه الكامل من قبل المواطنين الذين يعون بغالبيتهم الخطر، لكن في المقابل ظهرت أعداد من المستهترين في مناطق في الأطراف خرقت الحظر الذاتي للتجوال ولذلك أسبابه الاجتماعية في المقام الأول نتيجة الفقر المدقع القائم اليوم والذي يدفع كثيرين إلى تحصيل قوت يومهم بغض النظر عن خطر الوباء عليهم وعلى عائلاتهم وغيرهم من اللبنانيين .

والواقع أن اللبنانيين في انتظار نتيجة التزامهم إجراءات الحكومة التي لوحث بالانتقال إلى حالة طوارئ شاملة ومنع التجول في المناطق كافة في حال استشرى الوباء في شكل خطير علما أن عدد الاصابات ليس كبيرا بالنسبة إلى عدد السكان في البلد.

هي مهمة بالغة الأهمية تقع على دولة ضعيفة وغير مجهزة تكافح بما تيسر لها من إمكانات، وفئات الشعب كافة التي بحث حناجر المسؤولين ومن بينهم وزير الصحة حمد حسن في سبيل توعيتهم بأن الإلتزام بالحجر المنزلي التام أضحي مسؤولية أخلاقية فردية ومجتمعية واجبة على كل مواطن ناهيك عن المسؤولية الدينية، ليذهب البعض إلى التحذير من أن أي تهاون في تطبيق الإجراءات سيعرض صاحبها إلى الملاحقة القانونية والجزائية.

وعلم أن الحكومة ووزارة الصحة تقومان بزيادة التخويف لدى اللبنانيين في سبيل الالتزام بالتعليمات من دون أن يعني هذا أن الأمور بلغت مرحلة الخطورة هذه الأيام . والوزارة تتابع الغالبية العظمى من الحالات المسجلة ويحتفظ حسن بايجابية يظهر بعضها أمام وسائل الإعلام، بأن الأمور تحت السيطرة.

وستكون المهمة في الأيام المقبلة هي لتضييق مساحة انتشار هذا الوباء عبر التقيد الكامل بالإجراءات وبالترام المنازلهم، وإلا فنحن أمام مرحلة الانتشار الوبائي السريع ونحن ما زلنا في المرحلة الثالثة من انتشار الوباء الذي لن يكون في مقدور أحد أن يقدّر المدى الذي سيبلغه خاصة وأن لا حل طبي قريب للمسألة.

وفي الأيام الأخيرة خفتت قليلا الانتقادات السياسية التي وجهت إلى الحكومة ووزير الصحة، خاصة وأن دول العالم، وخصوصا الدول الغنية والمتطورة، تقف عاجزة أمام هذا الوباء، فكيف بالنسبة إلى لبنان بوضعه المهترئ اقتصاديا وماليا، والمهدد بدفع كلفة باهظة جدا، سيدفعها اللبنانيون في شكل عام من صحتهم وأرواحهم ومن الفئات الباقي لهم من مورد رزقهم.

المهمة كبيرة جدا على عاتق اللبنانيين الذين يخشون مصيرا مشابها لما آلت إليه إيطاليا وغيرها كإسبانيا وثمة خشية من اكتظاظ المستشفيات وعدم استيعابها حتى للمرضى في شكل عام وليس المصابين بكورونا فقط.

في هذا الوقت، حضرت وجهة نظر تلح على فرض حالة الطوارئ، علما أن هذا الأمر كان محل تشاور على المستوى الرسمي، قبل إطلالة رئيس الحكومة في 21 الشهر الحالي، ودعوته إلى تشدد القوى العسكرية والأمنية في الزام اللبنانيين الإلتزام بإجراءات التعبئة العامة الصحية . وتداول رئيس المجلس النيابي نبيه بري في شكل مباشر مع رئيس الحكومة في موضوع إعلان حالة الطوارئ، وكشف انه طلب من دياب قبل الخطاب إعلان حالة الطوارئ، و أن دياب وعده بذلك، لكنه لم يفعل . ووجهة نظر بري تتمثل في أن المطلوب التشدد والصرامة إلى أبعد الحدود في إلزام المواطنين بالتقيد بالإجراءات أسوة بما هو معمول به في دول العالم، وعلى الأقل لجهة فرض حظر التجول ضمن فترات معينة، علما أنه أمر لجأت إليه بعض الدول القريبة من لبنان ناهيك عن دول أوروبية.

ولشدة توجس بري للأمر وجه نداء إلى اللبنانيين للالتزام بالحظر الذاتي للتجول، في الوقت الذي بات فيه من الضروري وضع السجلات السياسية غير الضرورية جانبا وتخفيض منسوب الحدة في الخطاب كون الخطر يحق بالجميع ويجب تمرير المرحلة بأقل الخسائر كونها حاصلة حتما .

ومواكبة لذلك، تبدو مسؤولية السلطة أبعد من إعلان التعبئة العامة الصحية أو إعلان حالة الطوارئ. وفي دولة توفر الأمن الاجتماعي لمواطنيها، على السلطة أن تقوم بإجراءات على الأرض في موازاة خطتها الاستشفائية وتوفير المستلزمات الوقائية لكل المواطنين عبر الاستعداد للأسوأ، وتحديد أماكن جديدة للحجر الصحي، لتخفيف الضغط عن المستشفيات. وتأمين الأقمعة الواقية والفعالة، والمطهرات غير المغشوشة التي ملأت الأسواق. وتوفير الأمن الغذائي للمواطنين مع منع الاحتكار والتلاعب بالأسعار وتحقيق الربح استغلالاً لحاجة الناس والضائقة الصعبة التي يمرون بها على كل المستويات.

وإذا ما اضطرت إلى منع تجول الناس عليها الإسراع في تأمين المساعدات للمحتاجين في حال بقي كثيرون بلا دخل يوفر لهم قدرة الاستمرار.

لكن في موازاة وجهة النظر التي تقول بإعلان حالة الطوارئ، يبدو السؤال ماثلاً: هل نحن قادرين على تحمل تبعات هذه الحالة في مفهومها القانوني العام؟

وهذه الحالة تعني أولاً أن يتخذ القرار في مجلس الوزراء بأكثرية الثلثين، علماً أن حالة الطوارئ تقرض أثناء الكوارث، أو حالات العصيان المدني، أو الصراعات والنزاعات المسلحة بحيث تنبه المواطنين إلى تغيير سلوكهم الطبيعي. ولأن وباء الكورونا يعد في خانة الكوارث فإن إعلان حالة الطوارئ تصبح مبررة قانونياً.

ويكلف الجيش والقوى العسكرية إدارة شؤون البلد وتوضع كل الإدارات في تصرفه كما الأحزاب ووسائل الاعلام. ومن ثم يمنع التجول منعاً باتاً مع بعض الاستثناءات للضرورة وبموجب تصاريح من القوى العسكرية التي يحق لها التصرف في كل ما تراه مخلاً بحالة الطوارئ، أمنياً وسياسياً واقتصادياً وعلامياً.

ويجب التسجيل أن منع التجول الكامل إلى مهل طويلة يستتبع تزويد المواطنين بكل احتياجاتهم التموينية والطبية على الأقل، فمن سيقوم بهذه المهمة، وهل القوى العسكرية قادرة على ذلك؟ علماً أن قيادة الجيش اللبناني تفضل إبقاء الوضع على ما هو عليه الآن وأن تكون حالة الطوارئ صحية بإدارة وزارة الصحة مع تشديد إجراءات القوى الأمنية.

كما يجب القول أن تعطيل أعمال الناس يفترض مدهم بالأموال والمساعدات اللازمة كما أسلفنا. فهل لبنان شبه المفلس قادر على التصرف بمليارات الدولارات في هذه المرحلة من أجل تحقيق هذا الغرض؟

ثم أن تعطيل الاقتصاد بالكامل يحتم القيام بخطوات كبيرة كالتالي تقوم بها دول الغرب التي

خصصت مئات المليارات من العملات الصعبة لإنقاذ المؤسسات والشركات التي توقفت أعمالها ونتاجها بالكامل. فما هي المبالغ التي يستطيع لبنان تخصيصها للقطاعات الإنتاجية في حالته المالية الراهنة؟

ويخشى هنا في حال عدم تلبية حاجات الناس أن نصل إلى حالة من التفلت والفوضى لن تكون القوى العسكرية قادرة على ضبطها، خاصة في الأطراف والثغور المختلفة، برا وبحرا وجوا. علما أن حالات التمرد الشعبية التي حصلت على إجراءات الحكومة كانت واضحة للعيان.

هذا فضلا عن أن إعلان حالة الطوارئ بكامل عدتها ستفرض أعباء متعلقة بالقوى العسكرية مثل التدبير رقم 3 الذي يفرض مضاعفة رواتب القوى العسكرية والأمنية.

من هنا القول أن خطة الحكومة حتى الآن ليست سيئة، وعلى الرغم من الاحتياطات التي تفرضها الدولة، لا يزال الوضع الناجم عن هذا الوباء قيد الإحاطة القصوى، إذ أن عدد المصابين في لبنان نسبة إلى دول أوروبا وأميركا ما يزال مقبولا إذا قسنا الأمر على عدد السكان. ونظرا لأن الناس تلتزم بنسبة كبيرة جدا التعليمات، والفريق الطبي والصحي يقوم بواجباته على أكمل وجه، فالأمل كبير بالانتصار على هذا الوباء على المديين المتوسط والطويل.

الكابيتال كونترول

في هذه الأثناء وعلى الخط الاقتصادي وعلى صعيد موضوع اتخاذ حيزا كبيرا من النقاشات، يبدو مشروع الكابيتال كونترول مواجهها لصعوبات لإقراره كما هو مقرر في نسخته التي تسربت إلى الإعلام.

ويبدو مستبعدا إقراره بهذه السرعة كون المداخلات والملاحظات التي أبدت من المستشارين ومن مصرف لبنان وجمعية المصارف، أدت إلى تعديلات كثيرة تم إدخالها على مشروع وزير المالية غازي وزنة، وعلى نحو شوّه مضمونه والهدف منه، علما أن ملاحظات إضافية تم وضعها من قبل بعض الوزراء حتى بدأ مشروعها مختلفا عن الذي تم تقديمه.

لكن الأهم هي الاعتراضات الشديدة على هذا المشروع، وخصوصا من قبل رئيس المجلس النيابي نبيه بري، الذي يؤكد أن مشروع الكابيتال كونترول غير وارد بالنسبة إليه نظرا لما يشكله من مخالفة صريحة وفاقعة للدستور، فضلا عن أنه يسيء إلى المودعين ويعتدي على حقوقهم، ولا يعطيهم حقوقهم بشكل كامل، خصوصا بالنسبة إلى السحوبات بالدولار.

ويشير متابعون لموقف بري إلى أن المشروع لا يصب على الإطلاق في مصلحة المودعين، بل هو في جوهره يقدم جائزة ترضية إلى المصارف التي تعاطت بطريقة غير مسؤولة مع المودعين منذ بدء الأزمة، وتلاعبت بحقوقهم إلى حد جعلتهم متسولين لحقوقهم على أبوابها!

ويبدو ملاحظاً ارتفاع حدة خطاب بري تجاه المصارف التي يعتبر رئيس مجلس النواب وكثير من اللبنانيين أنها هي التي ساهمت بشكل واضح وأكد في مفاخرة أزمة الودائع، عبر تهريب الأموال إلى الخارج، ومنذ بداية الأزمة، بادرت هي إلى تطبيق الكابيتال كونترول على ودائع اللبنانيين، من دون الاتفاق معهم وبغير رضاهم، سواء على اصحاب الودائع بالليرة اللبنانية من خلال وضع سقف للدفعات، أو على اصحاب الودائع بالدولار والعملات الأجنبية، بحيث تدرجت دفعاتها لهم ومن دون أي مبرر أو مسوّغ قانوني، من 1000 دولار في بداية الأمر. وقبل المودعون بهذا الأمر رغماً عنهم، ثم إلى 500 دولار أسبوعياً، ثم في مرحلة لاحقة إلى 300 دولار وصولاً إلى 150 دولاراً وما دون! وهذا الأمر سبق لرئيس المجلس أن طرحه مباشرة مع رئيس جمعية المصارف سليم نصار، وأكد على مسؤولية المصارف في افتعال هذه الامور، وحلها وحدها، وليس على حساب المودعين.

لذا، يبدو من المستبعد السير بهذا المشروع كما هو، علماً أن بري يؤكد مخالفة المشروع للفقرة "و" من مقدمة الدستور، التي هي جزء لا يتجزأ منه. وبالتالي، لا يمكن السير بأي مشروع فيه مسّ بالدستور.

دياب والفرصة الذهبية

برغم سلبية الوضع بالنسبة إلى اللبنانيين، تبدو حكومة الرئيس حسان دياب أمام فرصة ذهبية لالتقاط الأنفاس والعمل حثيثاً من دون معارضة شرسة لها من قبل مجموعات الشارع كما المعارضة السياسية التي كانت في طور التبلور، مع غزو وباء كورونا الذي احتل الأولوية بالنسبة إلى الناس.

والواقع أن الوباء فاجأ الحكومة التي تعاطت معه بارتباك وبيع بعض الرعونة بادئ الأمر متلقية انتقادات لاذعة على أداؤها. وبغض النظر عن صواب تلك الانتقادات أو عدم أحقيتها وتحميلها الحكومة والبلد أكثر مما يتحملانه، فإن الوقت يبدو مناسباً لتركيز دياب والوزراء على الخطر الداهم وهو ما حصل فعلاً في استنفار شبه شامل لأجهزة الدولة لمواجهة ما يبدو أنه طاعون هذا القرن.

وإذا كان من سوء حظ لبنان ولوج هذا الصراع في ظل اهتراء في أجهزته وقلة وعي ومسؤولية لدى شعبه، فإن الأمر قد يكون مؤتيا للحكومة لكي تواكب الموضوع في ظل مهلة لعملها إقتربت من النفاذ ما كان سيضع دياب والوجوه الحكومية حديثة العهد في موضع حرج.

ويشير البعض إلى أن هذا الخطر قد داهم الحكومة بعد قرارات اتخذتها كان أهمها عدم دفع سندات اليوروبوند بعد تأمين الغطاء الدولي لذلك، وهو ما امتص بعض نقمة الشارع كون أركان الحكومة اختاروا ما بين السيئ والأسوأ . وقد اعتبر قادة في الحراك الشعبي أن دياب، في وعوده، قد دغدغ أفئدتهم، ولكن الانتفاضة سرعان ما أعلنت عن مطالبتها الحكومة بتحويل الوعود إلى أفعال. هنا، وبعد تصاعد الانتقادات الشعبية ومثلها من قبل معارضي الحكومة والتي طالبت بقرارات إصلاحية عاجلة ومواجهة الفساد مع تسارع مرور المهلة المعطاة لها، جاء استحقاق وباء كورونا ليفرض هدنة طوعية في الشارع وأخرى إجبارية ربما من قبل بعض أركان المعارضة السياسية للحكومة، وفرصة جديدة على دياب إلتقاطها.

لا بل إن البعض يذهب إلى اعتبار أن في إمكان حكومة دياب تمرير بعض القرارات غير الشعبية والمتعلقة بسعر صرف الدولار واعتماد سياسة الكابيتال كونترول وربما الهيركات على الودائع كون المواطن سيكون مهتما بصحته وحياته . طبعاً ذلك في ما لو كان للحكومة نية في إصدار قرارات صعبة على شعبها وهو أمر مستبعد كون المسألة ليست في هذه البساطة كون الحراك الشعبي لا يبدو في وارد تمرير المرحلة إذا لجأت الحكومة إلى أية إجراءات من هذا النوع مثلما أن بعض الأحزاب المعارضة لن يسمح للحكومة في التمادي بقرارات كهذه . علماً أن بعض الثناء من قبل الحراك والمعارضين للحكومة قد خرج لصالحها مع الأخذ على الحكومة أنها صاغت بعض القرارات بطريقة إعلامية وليس مؤسساتية رغم ضرورتها في هذه المرحلة الصعبة.

في الشارع، تم اتخاذ القرار بوقف النشاطات الكبرى وحتى الكثير من تلك الصغرى . وحسب قيادات الحراك، ليس بينها من يريد تصفية الحساب العسير مع السلطة في هذا الوضع الصعب، لكن هناك من يلفت إلى أن وباء كورونا جاء ليؤكد ويكشف واقع الإهمال المزمن والمتوارث في البنية الصحية والاجتماعية والخدماتية والمعيشية، وطبعاً السياسية والاقتصادية في البلاد . علماً أن الحراك لا زال ينشط عبر اجتماعات ضيقة ومحدودة كما ينسق الجهود على وسائل التواصل الاجتماعي، ما يعني أنه ليس في وارد الإذعان لأية إملاءات عليه.

ويشير البعض إلى أن الخارج الذي تعول عليه الحكومة قد لا يكون مستعداً للمساعدة في ظل الأزمة العالمية في مواجهة الوباء مع أولويات مختلفة عن السابق، وهي التي باتت تطل دولة

رئيسية بالنسبة الى لبنان وهي فرنسا ناهيك عن الدول الغربية الأخرى كما العربية . لذلك، فعلى الحكومة تظهير صورة إيجابية عن استعدادها الكامل لتلقي تلك المساعدات وترقب الموقف الخارجي من هذا الأمر.

لذا، تبدو مهمة حكومة دياب مزدوجة . فمن ناحية عليها الشروع في إصلاحات تطمئن الخارج، ومن ناحية ثانية الشروع في معركة يأمل الجميع أن تكون مرحلية مع وباء كورونا .

من هنا، هي فرصة للحكومة ولدياب للعمل، برغم الحظ العاثر لهما مع تفشي وباء كورونا من بعيد، لكن مع إبعاد المعارضة الشعبية والسياسية للحكومة، سيكون في مقدورها التركيز على عملها من دون ضغط كبير كما من دون مهل زمنية .

قضية الفاخوري ومقتل الحايك

نافست قضية إطلاق سراح العميل للعدو الإسرائيلي عامر فاخوري عبر إخراج قانوني عقيم يشي بهشاشة الدولة اللبنانية لا بل اهتراءها، في الاهتمام وباء كورونا لدى فئة كبيرة من اللبنانيين.

ما زالت فضيحة الإطلاق غامضة وربما تستمر كذلك، في ظل مافيا قضائية وسياسية وأمنية، تُوجه إليها أصابع الاتهام في تغطية العملية . والآن، سيكون الدور لملاحقة العميل في الولايات المتحدة الاميركية، في موازاة شكوى داخلية رفعت ضد كل من يظهره التحقيق من السياسيين وقضاة المحكمة العسكرية والقادة الأمنيين بجرائم المس بهيبة وكرامة الدولة اللبنانية والتآمر مع دولة أجنبية وخرق سرية المذاكرة ومخالفة قرار قضائي بمنع السفر ومخالفة قرار مجلس الوزراء بإقفال المجال الجوي اللبناني.

ثمة أسئلة كثيرة حول إسقاط دعوى الحق العام عن العميل الإسرائيلي الذي يعاني من مرض عضال، وتهريبه بطوافة عسكرية أميركية . والواقع أن قرار رئيس المحكمة العسكرية العميد حسين عبد الله بتنحيه عن منصبه، لم يخفف الغضب .

ويستند المتابعون إلى القضية إلى ثغرات كبيرة شابتها إبطال التعقبات في حق الفاخوري ومن ثم تهريبه عبر السفارة الأميركية في خرق فاجر للسيادة اللبنانية . ومنذ أن وطأ الفاخوري الأراضي اللبنانية في أيلول الماضي في تحد لسافر للبنان، شرع أسرى محررون في محاولة تطويقه

بتحركات في الشارع للضغط في سبيل اتخاذ العدالة مجراها، و برفع دعوى مدنية في حقه
تواكب الدعوى العسكرية التي أوقف بسببها.

وإذا كانت ظروف دخول هذا العميل الى الأراضي اللبنانية ومن ثم توقيفه، قد باتت معروفة
لكثيرين، فإن قرار إبطال التوقيفات قد فاجأ المعنيين بالقضية الى حد الصدمة.

على أن قرار الإطلاق جاء بناء على استنفاد مهلة التوقيف أو ما يعرف بالسنة العشرية والتي تم
الاستناد إليها للقول بأن مهلة محاكمة الفاخوري قد بطلت بفعل الزمن، بعد أن صدر قرار
التوقيف في العام 2006 ومضت عليه السنوات العشر علما أنه قيل بتركه معتقل الخيام حيث
خدم، في العام 1996.

على أن الأسرى يؤكدون أن الفاخوري لم ينته عمله في سجن الخيام في العام 1996، بل في
العام 1998 مدعمين بشهود عيان كثر، علما ان الفاخوري متورط بنفسه في قضية أخرى هي
إخفاء الأسير علي عبد الله حمزة حسب كل الشهادات، والأخير ما يزال مختفيا . لكن الأهم أن
العميل لم يختم عمله مع الاحتلال الاسرائيلي وفي ظل جيش انطوان لحد، بل هو انتقل الى إمرة
الجهاز 504 حتى العام 2000 وتم إبلاغه بانسحاب جيش الاحتلال في 23 أيار، أي قبل يومين من
تنفيذ هذا القرار وهو ما يشير الى أهميته لدى الإسرائيليين . وقد تابع عمله الأمني في الأراضي
المحتلة حتى شهر تموز من العام 2001، حين غادر الى الولايات المتحدة الأميركية في التاسع
منه بجواز سفر إسرائيلي كونه حاصل على الجنسية الاسرائيلية.

والحال أن الأمر مثبت بإعترافات الفاخوري والشهادات وتأكيدات من الأمن اللبناني حول
المراحل التي مر فيها الفاخوري في خدمة الاحتلال . وفي موازاة ذلك، كان الأسرى المحررون
قد رفعوا دعوى ضد الفاخوري أمام القضاء المدني . ومع إقفال المحكمة العسكرية للملف بعد أن
أدين بتهم وصلت إحداها الى الإعدام، وبما أن التمييز فيه لا يمنع إطلاق سراح المتهم الى حين
البت بالتمييز، إستحصل الأسرى المحررون على قرار من قبل قاضي الأمور المستعجلة في
النبطية القاضي أحمد مزهر بمنع السفر عن الفاخوري.

شكل ذلك محاولة أخيرة لتطويق العميل والحوؤل دون تهريبه كون واشنطن تخشى دعاوى كهذه
لأنها تحمل قوة المكان حيث ارتكب الجرم.

وقد عمم الأمن العام اللبناني القرار وأقفل الحدود اللبنانية برا وجوا وبحرا، لكن ذلك لم يمنع
طوافة أميركية من التسلل الى مقر سفارة بلادها تحت عنوان تعبئة الوقود، علما ان الفاخوري
ليس ديبلوماسيا وفي حقه قرارا قضائيا، وعملية نقله كما جرت قبل يومين تشكل إهانة للقضاء

اللبناني وتطعن بمصداقيته، علما ان السلطات المعنية كان في امكانها منع الطوافة من التحليق في سماء لبنان.

والحال أن المسألة ليست فقط شخصية مع الفاخوري، هو يختصر قضية التعامل مع العدو، ومتابعتها ضرورية لمنع عودة هذا النوع من المتعاملين الى البلاد وتعريض أمنها للخطر . ذلك أن تبرئة الفاخوري بمرور الزمن ستشكل سابقة لتبرئة من تورط بجرائم ارتكبتها إسرائيل في الماضي.

وقد بلغت النقمة عند هيئة ممثلي الأسرى المحررين الى المطالبة بإقالة ومحاكمة "كل من شارك في هذه الخيانة الكبرى وأولهم القاضي حسين عبد الله ومن ثم القاضي شادي نخلة، القاضي هيثم الشعار، القاضي الياس أبو رجيلي،القاضية ليلى رغيدي، وقائد الجيش جوزيف عون"، حسب بيان أصدرته بعد قليل من إعلان عبد الله تنحيه . وتوجهت الى الرئيس ميشال عون ورئيس الحكومة حسان دياب ووزير الخارجية السابق جبران باسيل، سائلة عن السيادة الوطنية المنتهكة.

.. وبعد أيام قليلة على عملية تهريب الفاخوري، سقط أحد مساعديه خلال إحدى فترات توليه منصبه في سجن الخيام، أنطوان الحايك، صريعا في بلدة المية ومية، ما دفع كثيرين إلى الربط بين اغتيال الأخير وإطلاق الأول.

لم تتبنّ أية جهة قتل الحايك الذي تبعته ردود مرحبة في البيئة الساخطة على إطلاق الفاخوري والتي حملت الدولة مسؤولية مقتله كونها لم تقتص من الرؤوس الكبيرة في ما يسمى بجيش لبنان الجنوبي المتعامل مع جيش الاحتلال، بينما رأت وجهة نظر أخرى أن ما حدث يعد سابقة في مرحلة السلم الأهلي، وبدت الدولة متهمة أيضا من قبل هؤلاء الذين تساءلوا عن هيبته المفقودة وهو ما اتخذ صفة السجال الطائفي للأسف.

لقد كان الحايك مساعدا للفاخوري الذي كان بدوره أمر معتقل الخيام، إنضم الى جيش العميل أنطوان لحد شرطيا في أواسط الثمانينات واستمر سنوات في عمله تحت إمرة الفاخوري. ويروي المسجونون في عهده أنه كان يلقب بـ "أبو قفل" إذ كان يستمتع بضرب رأس الأسير بقفل على رأسه كل ما كان يهم بإخراجه من زنزاته!

في كل الأحوال، صدر بحق الحايك حكم إدانة من قبل المحكمة العسكرية الدائمة برئاسة العميد ماهر صفي الدين العام 2001 في جريمة قتل المعتقلين إبراهيم أبو عزة وبلال السلطان، بعد قذف قنبلة دخانية سامة داخل زنزانتهما في 27 تشرين الثاني من العام 1989.

وإذا كان الحكم حينها قضى بإسقاط عقوبة الإعدام عن الذي شكل أحد أركان قمع انتفاضة الأسرى، بمرور الزمن العشري وهو ما اعترضت عليه عائلة السلمان، إلا أنه تم إنزال عقوبة الأشغال الشاقة به لسنوات عشر. لكن حكما عن محكمة التمييز العسكرية برئاسة القاضي طرييه رحمة، قضى في 30 كانون الثاني من العام 2003، بإسقاط الدعوى العامة عنه وإطلاق سراحه..

وفي عودة عبر عقارب الزمن، تتضارب المعلومات حول توقيت ترك الحايك لعمله، منهم من يشير الى العام 1989 وبينهم أجهزة في الدولة اللبنانية، بينما يؤكد أسرى سابقون في معتقل الخيام أنه استمر في عمله حتى العام 1994.. ويعيد البعض الأمر الى أوائل التسعينيات. ولكن في أي حال من الأحوال، فإن المرجح أن الحايك قد دخل في صفوف قوى الأمن الداخلي كدرّاج في العام 1992، وبات بعدها برتبة عريف.

وبينما تثار الأسئلة حول سهولة تولي هذا العميل وظيفة رسمية علما أن عقد التسعينيات اتسم بهيمنة القوى المعادية لدولة الاحتلال الاسرائيلي، إستمر الحايك في عمله من دون ضوضاء حتى اكتشف صدفة. ثمة من يشير الى أن كشف أمره تم عبر معتقلة سابقة في الخيام وذلك في العام 2000، عن طريق حادث عرضي في منطقة صيدا عندما فوجئت به درّاجا. وتردد أنه كان في صدد تحرير محضر ضبط في حقها!

فتح ذلك المجال نحو تحرك شعبي من قبل الأسرى المحررين ضده كما ضد من عمل معه وأهمهم جهاد طنوس الذي تولي المسؤولية الأمنية في معتقل الخيام ويعيش حاليا في الأراضي المحتلة. ويعيد البعض الآخر أمر انكشاف الحايك الى المعتقل السابق وهو عريف في قوى الأمن يدعى بلال المر الذي أوقف الحايك عبر شكوى منه.

مع مرور الأيام وبعد أن خرج الحايك من عمله متقاعدا، إختار أن يعمل في إطار محل للسمانة في المية ومية، بهدوء وبعيدا عن الأنظار.. إلى أن باغته قاتلوه أمس الأول.

ويطرح اغتيال الحايك أسئلة مشروعة تشمل الجميع. يشدد مهاجمو عملية تهريب الفاخوري على أن ما حصل للحايك يعد نتيجة طبيعية للمناخ المتساهل مع العملاء الذي جاء إطلاق الفاخوري ليفجر المعارضة له.

والحال أنه من غير المعروف من قام بقتل الحايك، ومن المرجح أن يشابه غموض من قام بإعدامه ذلك الذي شاب عمليات الإغتيال الكثيرة التي لا تحصى في تاريخ البلاد سواء خلال الحرب الاهلية أو ما بعدها حتى الماضي القريب.

ولدى سؤال معنيين بملف العمالة عن الجاني، يبدو السؤال تفصيلاً . أكانت عملية فردية أم جماعية مخطط لها، يأتي الجواب بأن الأمر نتج عن الجرح الذي تسبب به إطلاق الفاخوري .

لكن الأمر ليس تفصيلاً لدى شرائح مقابلة أطلقت سريعاً مواقف منددة بما حصل . ويبدو من الطبيعي أن يؤدي حادثاً كهذا إلى إثارة مخاوف كثير منها طائفي عبر مواقف خرجت من قبل قيادات مارونية وغيرها تهاجم ما حصل، ويذهب البعض الى التحذير من مضار هذا الحادث وما قد يتبعه على السلم الأهلي في البلاد .

وتضع وجهة النظر هذه ما حصل في عهدة الدولة من جيش وقوى أمن داخلي، لا بل في عهدة رئيس الجمهورية ميشال عون محذرة إياه من عودة مناخ الحرب واستهداف المسيحيين في الجنوب .

ولكي تتجنب البلاد أي خضة مستقبلية على هذا الصعيد، تبدو المسؤولية الأولى لمقاة على الدولة اللبنانية والجهاز القضائي في تنفيس الإحتقان الذي عبر عن نفسه بمرارة مع إطلاق الفاخوري عبر طرح ملف العمالة لدولة عدوة على بساط البحث .

وعلى الجهاز القضائي التحرك سريعاً لمنع تفاقم الأوضاع عبر إعادة المحاكمة لقياديين عملاء تورطوا في تعذيب وقتل أسرى، والقضية هنا تبدو ملقاة على عاتق النيابة العامة لتطبيق القانون العدلي لكي لا تتطور الأمور سلباً وتتخذ منحى طائفيًا .